أثر تطبيق أليات الحوكمة علي مخاطر الائتمان والسيولة وراس المال

محمد ابراهيم محمد البراوي

الملخص :

يتزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بصفة مستمرة وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وانهيار كبريات الشركات العالمية مع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة، بهدف إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين والموردين والمجتمع، ودفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة تقريراً حول "حوكمة المؤسسات" حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

Abstract :

The objective of the study was to identify the mechanisms of governance input available in the commercial banks operating in the Arab Republic of Egypt under study, the extent of interest in these mechanisms, and determine the nature of the relationship and impact between governance and financial risk management in commercial banks operating in the Arab Republic of Egypt.

المقدمة :

يتزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بصفة مستمرة وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وانهيار كبريات الشركات العالمية مع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة، بهدف إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين والموردين والمجتمع، ودفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية

الخاصة تقريراً حول "حوكمة المؤسسات" حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

وتوفر الحوكمة في البنوك معايير لتطوير الأداء المالي حيث يساهم التطبيق الفعال للحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المالية كما يعتبر من أهم العوامل التي تساهم في الكشف عن حالات التلاعب والفساد و سوء الإدارة، كما أن الإدارة الرشيدة تؤثر على طبيعة القرارات الاستثماريه وفي تحديد اتجاهات تدفق راس المال خصوصا في مجال البنوك، حيث يتجه المستثمرون نحو البنوك التي تطبق معايير تضمن لهم تحقيق الحمايه الكافيه لمدخراتهم المالية، ولذا تتجه البنوك إلى تخفيض المخاطر المالية من خلال تطبيق آليات الحوكمة حيث تمثل مصدرا هاما لحماية أموال المساهمين والعملاء والعاملين وأصحاب المنافع الأخرى.

ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على تقييم أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية،

أولاً: الدراسات السابقة:

١- **دراسة (Shawwa,2007) والمقدمة بعنوان :** الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات في الأردن

الهدف من الدراسة :

بحث العلاقة بين مدي تطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية ومؤشرات الأداء في الشركات المساهمة الأردنية، وقد تم التركيز على عنصري حجم مجلس الإدارة وتركز منصبي رئاسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في شخص واحد، وتعميم وتعميق المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية في الشركات ، واستكشاف مدى التزام الشركات بالمبادئ المتعارف عليها لنظام الحوكمة المؤسسية وتشخيص أسباب تطبيق هذه النظم في تلك الشركات ومعوقاته.

أهم النتائج :

١- أن الجمع بين منصبي رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في الإدارة التنفيذية كان له ارتباطاً إيجابياً بمؤشرات أداء الشركات المساهمة الأردنية

٢- هناك التزام متوسط من الشركات الصناعية بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

٣- هناك أسباب لتفوق المصارف على الشركات الصناعية في الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية يرجع للدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي وحرص مجالس الإدارة في تلك المصارف على الالتزام بقواعد ومبادئ منظمة بازل فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

٢- **دراسة (Kirkpatrick 2009)** والمقدمة بعنوان : حوكمة الشركات دروس من الأزمات المالية

الهدف من الدراسة :

تحليل تأثير الفشل والضعف في مجال حوكمة الشركات على الأزمات المالية، بما في ذلك نظم إدارة المخاطر، ورواتب المديرين التنفيذيين ، وتحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة في زيادة قدرة المؤسسات الإقتصادية.

أهم النتائج :

١- أن الفشل والضعف في ترتيبات حوكمة الشركات تزيد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والشركات التي تقدم الخدمات المالية.

٢- أن إستراتيجيات الحوكمة والرغبة في الحماية من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات ومصالحها يتم من خلال الرقابة المؤهلة.

٣- أن قيام إدارة المخاطر بواجباتها يتم من خلال تدعيم وتكامل أسس واليات الحوكمة المؤسسية المتمثلة في الشفافية، والمساءلة والمسؤولية والعدالة والاستقلالية.

٣- **دراسة (الفرح، ٢٠١٠) والمقدمة بعنوان :** مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحكومة الصادرة عن البنك المركزى الاردنى

الهدف من الدراسة :

التعرف على مدى إلتزام البنوك التجارية الاردنية بتطبيق تعليمات الحوكمة لصادرة من البنك المركزى الاردنى للعام ٢٠٠٤، ودراسة اثر تعليمات دليل الحوكمة المؤسسية على البنوك.

أهم النتائج :

١- ان البنوك فى الاردن تلتزم بتطبيق تعليمات دليل حوكمة البنوك بنسبة متوسطة .

٢- ان زيادة اهتمام مجالس ادارات البنوك الاردنية بعمل برامج تدريبية من خلال دائرة التدريب للمكلفين بالحاكمية المؤسسية والادارة .

٣- أن تطبيق تعليمات دليل الحوكمة وقيام كافة الجهات المسؤولة بنشر الوعى بالحاكمية المؤسسية لها أثر ايحابي فى تحسين الاداء.

ثانياً : الدراسات التي ربطت بين الحوكمة وإدارة المخاطر المالية:

١- **دراسة (Brogi,2008) والمقدمة بعنوان :** التنظيم وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر في المصارف وشركات التأمين

الهدف من الدراسة :

دراسة خصائص حوكمة الشركات في الشركات التي تعمل في الوساطة المالية وذلك بالتركيز على حجم مجلس الإدارة ، ومدى قبول مجالس الإدارة لدور إدارة المخاطر أخذا في الأعتبار لدور حوكمة الشركات في هذه المؤسسات.

أهم النتائج :

١- توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وتكوينه وأداء المجلس .
٢- أن شركات الوساطة المالية تميل إلى الحجم الكبير من مجلس إدارتها وبينت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر سلباً على أداء مجلس الإدارة بهذه الشركات
٣- أن مجلس الإدارة يقوم بأداء دوره من خلال الرقابة أو من خلال وظيفة وضع الاستراتيجيات

٢- **دراسة (Ahn&Choi 2009) والمقدمة بعنوان :** دور مراقبة البنك في مجال حوكمة الشركات: أدلة من تصرفات إدارة أرباح المقترضين

الهدف من الدراسة :

دراسة دور حوكمة الشركات على منح الائتمان في البنوك ، تحديد العلاقة بين أرباح البنك من منح الائتمان وزيادة الرقابة على سياسة منح الائتمان في البنوك ، قياس دور قوة الرقابة في منح القروض على حجم القروض، وسمعة البنك، ومدة القرض، وعدد المقترضين.

أهم النتائج :

١- أن هناك دور كبير للحوكمة في تحسين سياسة منح الائتمان .
٢- يوجد أثر لخصائص القروض المصرفية (الضمانات، إعادة التمويل، أنواع القروض، وأغراض القروض) على أرباح البنك من الائتمان
٣- أن الضمانات والغرض من القرض ترتبط بشكل كبير بحجم الأرباح المتولدة من الائتمان في حين أن إعادة التمويل ونوع القروض ليس لها أي تأثير على الأرباح.

٣- دراسة (القرشي، ٢٠١٠) والمقدمة بعنوان: دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية

الهدف من الدراسة :

التعرف على مدى تطبيق آليات حوكمة الشركات، تحديد نقاط القوة والضعف فى إجراءات الحوكمة وأفضل الممارسات لحوكمة الشركات فى القطاع المصرفى ، اختبار تأثير آليات الحوكمة (دور مجلس الادارة والتعليمات والرقابة التنظيمية) على الأداء المالى فى القطاع المصرفى اليمنى.

أهم النتائج :

١- لا يوجد تطبيق لأى من آليات الحوكمة فى البنوك اليمنية حيث يعكس مدى عدم الالتزام بآليات حوكمة الشركات .
٢- يوجد بعض نقاط القوة والضعف فى تطبيق إجراءات الحوكمة وممارسات حوكمة الشركات فى القطاع المصرفى.
٣- تتمثل أهم آليات الحوكمة في تفعيل دور مجلس الادارة وتطبيق التعليمات والرقابة التنظيمية.
٤- تؤثر آليات الحوكمة بشكل ايجابي على الأداء المالى للبنوك اليمنية.

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية:

اعتمد الباحث للتعرف على بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة موضوع البحث على إجراء دراسة استطلاعية في البنوك التجارية محل البحث العاملة في مصر ، وذلك

لتحديد مشكلة البحث، ومجتمع البحث، وتكوين الفروض، ولقد تمت الدراسة الاستطلاعية على مرحلتين وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الدراسة الميدانية:

في إطار تحديد مشكلة البحث قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من العاملين في البنوك التجارية العاملة في مصر ، حيث تم إجراء مجموعة من المقابلات في شكل حوار مفتوح مع بعض المديرين وعدد من العاملين في تلك البنوك، وقد روعي في هذه العينة أن تكون ممثلة لجميع فئات العاملين، ويوضح الجدول التالي طبيعة تلك المقابلات والأفراد الذين تمت مقابلتهم والغرض من تلك المقابلات، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١-٤)

مقابلات الدراسة الاستطلاعية ض من تلك المقابلات، وذلك كما يلي:

الوظيفة	العدد	البنك	التاريخ	الغرض
رئيس قطاع	١	الأهلي المصري	٨-١٢ /٢٠١٥/٣	• الوقوف على واقع الحوكمة والتعرف على مدى اتجاهاتهم نحو مصادر حوكمة الشركات. • معرفة المشكلات في ممارسات الحوكمة ودرجة تأثيرها على العاملين. • التعرف على مدى الاهتمام بإدارة المخاطر المالية. • تحديد العوامل اللازمة للاستفادة من الحوكمة ودورها كمصدر لإدارة المخاطر المالية.
نائب مدير فرع	٢			
مدير الموارد البشرية	١			
رئيس قسم	٤			
مدير منطقة	١	مصر	١٢-٢٠١٥/٣/١٨	
مدير فرع	٢			
مدير الموارد البشرية	١			
رئيس قسم	٤			
مدير أئتمان	١	القاهرة	٢٢-٢٠١٥/٣/٢٦	
مدير منطقة	٢			
مدير الموارد البشرية	١			
رئيس قسم	٤			
رئيس قطاع	١	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٢٩-٢٠١٥/٣/٣١	
مدير منطقة	٢			
مدير إدارة الالتزام	١			
مدير عام	١			
رئيس قسم	٤			
المجموع	٤٠			

المصدر: من إعداد الباحث.

المرحلة الثانية: الدراسة الكمية:

تُعتبر البنوك التجارية في مصر أهم القطاعات الرئيسية التي تسهم في تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة للعملاء، واعتمدت هذه المرحلة من الدراسة الاستطلاعية على تجميع بعض البيانات الإحصائية عن واقع البنوك العاملة في مصر، وذلك من حيث عددها وقدرتها الاستيعابية وعدد العاملين بها وغيرها، ويتضح ذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها كما يلي:

١- يضم هيكل الجهاز المصرفي المصري ٣٨ بنكاً، تدير شبكة من الفروع تبلغ ٣٩٥٠ فرعاً في نهاية ديسمبر ٢٠١٦.
٢- تقسم البنوك العاملة في مصر إلى ثلاث مجموعات: بنوك قطاع عام وعددها ٥ بنوك، بنوك خاصة ومشتركة وعددها ٢٨ بنك ، بالاضافة إلى ٥ بنك تمثل فروع لبنوك عربية وأجنبية .
٣- يتمتع القطاع المصرفي المصري بدرجة عالية من السيولة حيث تحتفظ البنوك المصرية بسيولة نقدية ومراكز قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى سيولة عند الحاجة ، ويعزز من موقف السيولة لدى البنوك النمو المستمر في إجمالي الودائع في البنوك المصرية ، إضافة إلى ما تحتفظ به البنوك المصرية من خطط طوارئ لمواجهة أزمة السيولة .

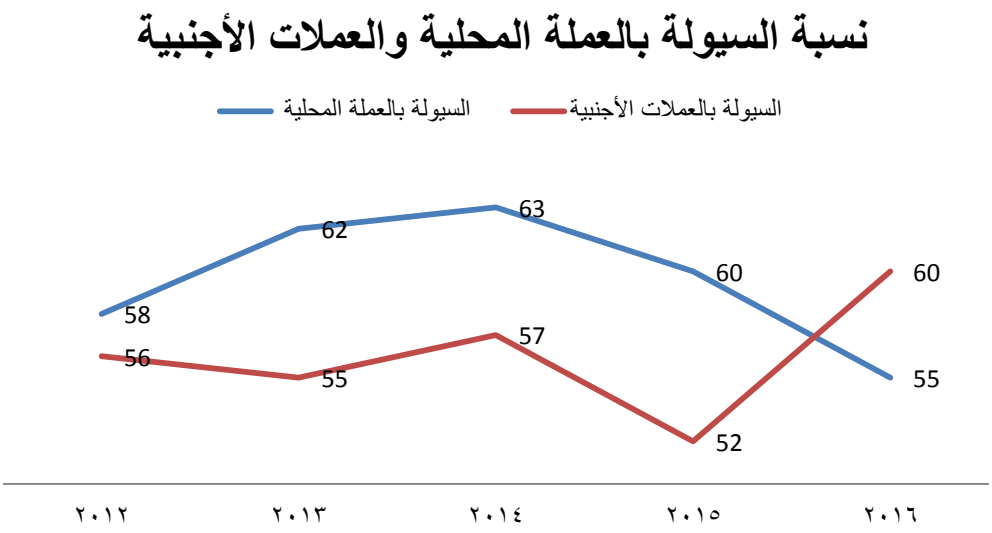

شكل رقم (١-٢)
نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية

المصدر: من التقارير السنوية للبنك المركزي سنوات مختلفة وتقرير الاستقرار المالي في ٢٠١٦

يتضح من الشكل السابق أن البنوك قد تخطت الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ٢٠% ، ٢٥% على الترتيب.

٤- تمثل الأصول السائلة (النقدية ، الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي ، الأرصدة لدى البنوك ، أذون الخزانة والسندات الحكومية) نسبة كبيرة من أصول القطاع المصرفي بنحو ٥٩.٨% في ٢٠١٤ ، كما أن هذه النسبة في تزايد مستمر مقارنة بالأعوام السابقة ٥٤% في عام ٢٠١٢ ، ٥٧% في عام ٢٠١٣ وهذا يعكس اتجاه البنوك في تركيز استثماراتها في أذون الخزانة والسندات الحكومية الأكثر أمناً.

٥- تشكل ودائع العملاء نحو ٨٤.٦% من القاعدة التمويلية للبنوك العاملة في مصر تقرير ٢٠١٤ وتشكل الودائع لأجل ٤٩.٥٠% من إجمالي قاعدة التمويل و ٥٨.٢% من إجمالي ودائع العملاء وهذا يشير إلى توفر قاعدة تمويلية مستقرة للجهاز المصرفي.

٦- انخفاض نسبة القروض إلى الودائع في الجهاز المصرفي المصري وبالرغم من أن هذا الأمر يعكس قدرة البنوك على منح المزيد من القروض لتمويل النشاط الاقتصادى وهو يدعم النمو الاقتصادى ويعزز الوساطة المالية ، وانخفاض هذه النسبة يعكس اتباع البنوك في مصر سياسة شديدة التحفظ في منح الائتمان ويعكس الشكل التالي نسب القروض إلى الودائع بالعملة المحلية والأجنبية والإجمالي:

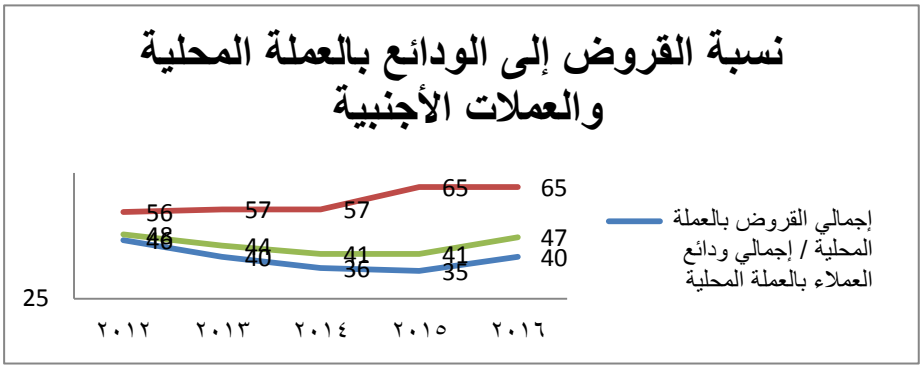

شكل رقم (١-٣)
نسبة القروض إلى الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية

المصدر: من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري

جدول رقم (١-٨)

أعداد العاملين وبطاقات الائتمان ونقاط البيع والقروض الممنوحة ومعدل النمو للبنوك العاملة في مصر

(قيمة القروض بالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
العاملين	١٠٥١١٣	١٠٥٦٣١	١٠٥٢٤٦	١٠٨٢٦١	١١١٤٠٧
بطاقات الائتمان	٢٠٩٩٨٤١	٢١٩٧٥٥٤	٢٤٥٨٢٨٣	٣٢٨٠٧٩١	٣٨٥٩٥٥٤
ماكينات ATM	٦٠٣١٤	٦٤٨٨	٧٢٩٠	٨٤٤٣	٩٨٣٢
نقاط البيع	٤١٤٥٧	٤٨٤١٦	٥٠٨٠٨	٥٩٣٥٩	٦٢٧٦٤
القروض الممنوحة	٤٥١	٤٦٧	٤٧٤	٥٠٧	٥٤٩
معدل النمو	%٣.٥	%٨.٤	%١.٤٨	%٦.٥١	%٧.٦٥

المصدر: من إعداد الباحث من خلال بيانات تقارير البنك المركزي المصري أعداد ٢٠١٢-٢٠١٦.

ويرى الباحث أن هناك نمو متزايد للبنوك ولكن السبب الأساسي في تذبذب معدلات النمو المحققة يرجع إلى تركيز البنوك على نشاط القروض الاستهلاكية (قروض التجزئة المصرفية) والتي زادت معها القروض الممنوحة للقطاع العائلي من ١٠٩.٧ مليار جم في عام ٢٠١٢ إلى ١٦٩.٣ مليار جم في عام ٢٠١٦ وبزيادة قدرها ٥٩.٥٠ مليار جم وبمعدل نمو بلغ خلال خمس سنوات ١١٨.٥٠ %.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تُواجه البنوك فى مصر الكثير من أوجه القصور والمشكلات التي تؤدي إلى تدني درجة إدارة المخاطر المالية لديها والتي تؤثر بدورها على جودة مخرجات الخدمات المقدمة للعملاء، ويعتبر ظهور عديد من السلبيات في البنوك التجارية فى مصر فيما يتعلق بانخفاض درجة إدارة المخاطر المالية من ضمن أهم أسبابه هو عدم تطبيق أي من المداخل الإدارية خصوصاً التي تهتم بالإدارة الرشيدة مثل مدخل الحوكمة كأحد أهم تلك المداخل.

ومن خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث، اتضح وجود عديد من الظواهر والسلبيات التي تعاني منها البنوك التجارية فى مصر، والتي تم عرضها في الدراسة الاستطلاعية، ويرى الباحث أنها تمثل عرضاً لمشكلة البحث.

ويمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

أ. ما مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية العاملة في مصر؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهى:

١- إلى أي مدى تؤثر سمات أعضاء مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المالية؟

٢- ما مدى آثر وضوح دور مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المالية؟

٣- إلى أي مدى تؤثر حماية حقوق المساهمين على إدارة المخاطر المالية؟

٤- ما مدى آثر فعالية المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر المالية؟

٥- إلى أي مدى تساهم استقلالية المراجعة الخارجية على إدارة المخاطر المالية؟

٦- ما مدى آثر الإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية؟

٧- ما مدى آثر ضمان حقوق أصحاب المصالح على إدارة المخاطر المالية؟

٨- ما مدى دور سياسات تتابع السلطة على إدارة المخاطر المالية؟

رابعاً : فروض البحث:

الفرض الرئيس: لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المالية (الائتمان- السيولة- رأس المال)

١- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لسمات أعضاء مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المالية.
٢- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لوضوح دور مجلس الإدارة على إدارة المخاطر المالية.

٣- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على إدارة المخاطر المالية.
٤- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لفعالية المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر المالية.
٥- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية المراجعة الخارجية على إدارة المخاطر المالية.
٦- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على إدارة المخاطر المالية.
٧- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لضمان حقوق أصحاب المصالح على إدارة المخاطر المالية.
٨- لا يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لسياسات تتابع السلطة على إدارة المخاطر المالية.

خامساً: أهداف البحث:

١- التعرف على آليات مدخل الحوكمة المتوفرة في البنوك التجارية العاملة في مصر محل الدراسة، ومدى الاهتمام بدعم وتوفير تلك الآليات.
٢- بيان الآليات لتفعيل الحوكمة في البنوك التجارية المصرية لزيادة فاعلياتها في الحد من المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية العاملة في مصر.
٣- معرفة أهم طرق إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية المصرية ، ومدى الاهتمام بتطوير تلك الطرق.
٤- التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تفيد القيادات الإدارية في البنوك التجارية العاملة في مصر محل الدراسة، والوزارات المعنية، والمهتمين بهذا المجال.

سادساً: أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية:

١- يساهم البحث في التعرف على مفهوم الحوكمة بشكل عام، وكذلك يساهم في توضيح مفهوم إدارة المخاطر المالية، وخصوصاً توضيح الدور الذي يمكن أن يقوم به مدخل الحوكمة في إدارة المخاطر المالية.
٢- يعتبر موضوع الحوكمة خصوصاً كمدخل لإدارة المخاطر المالية من المواضيع الحديثة في العصر الحالي، لذا يمكن أن يساهم البحث في إمداد المكتبة العربية

عموماً والمكتبة المصرية خصوصاً بالمعارف حول الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المالية في المنظمات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

٣- المساهمة في تحديد أفضل المناهج والمتطلبات والخطوات الضرورية التي يمكن للبنوك الاعتماد عليها في الاستفادة من مدخل حوكمة المؤسسات ومن ثم تحسين طرق إدارة المخاطر المالية لديها.

ب- **الأهمية التطبيقية:**

١- يتم تطبيق البحث على البنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية وهى القطاع الأكبر الذي يقدم الخدمات المصرفية والمالية للمواطنين والشركات وغيرها من الجهات، وباعتبارها تمثل قطاعاً هاماً واستراتيجياً وترتكز عليها المعاملات المالية والتجارية اليومية في مصر.

٢- تواجه بعض البنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية العديد من المشاكل التي تؤدي إلى ضعف مستوى إدارة المخاطر المالية، الأمر الذي يتطلب التركيز عليها والبحث عن الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحقيق التميز في إدارة المخاطر المالية من خلال تطبيق مداخل الإدارة الرشيدة مثل مدخل الحوكمة.

٣- يشكل عدد العاملين في البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ١١١٤٠٧ ويمثل عدد العاملين في أكبر عشرة بنوك تجارية بجمهورية مصر العربية ٦٢٤٧١ عاملا وذلك بنسبة ٥٦ % من إجمالي عدد العاملين في قطاع البنوك والمصارف المصرية).

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

١- توصلت الدراسة أن هناك بعض العناصر الأساسية اللازمة لحوكمة البنوك التجارية العاملة في مصر موضع الدراسة حيث تعتبر تلك العناصر هي المقومات الأساسية لتطبيق الحوكمة في تلك البنوك.

٢- بينت الدراسة أن هناك علاقة بين الحوكمة و تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية العاملة محل الدراسة، وكذلك يوجد آثر للحوكمة على تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في تلك البنوك.

٣- بينت الدراسة أنه لا يتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة الامكانية للإشراف على المدير التنفيذي وتقييمه.

٤- أوضحت الدراسة أنه لا يُوجد تقييم لمسؤوليات ونشاطات أعضاء مجلس الإدارة بصورة دورية حيث يوجد لا نظام واضح للتقييم تلك المسؤوليات.
٥- توصلت الدراسة إلى أن البنوك محل الدراسة لا تُوفّر نظاماً لتلقّي مقترحات المساهمين وشكواهم والتعامل معها بطريقة منظمة.

ثانياً : التوصيات

١- ضرورة الاهتمام بتوفير العناصر الأساسية اللازمة لتطبيق مدخل الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في مصر موضع الدراسة حيث تعتبر تلك العناصر هي آليات تطبيق الحوكمة في تلك البنوك.
٢- العمل على الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين الحوكمة و تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية العاملة في مصر محل الدراسة، وكذلك الاستفادة من الآثر الايجابي للحوكمة على تحسين طرق إدارة المخاطر المالية في تلك البنوك.
٣- ضرورة العمل على أن يتم توفير الامكانيات اللازمة لدى أعضاء مجلس الإدارة للإشراف على المدير التنفيذي وتقييمه.
٤- الاهتمام بوجود تقييم لمسؤوليات ونشاطات أعضاء مجلس الإدارة بصورة دورية وأن يتم العمل على وجود نظام واضح لتقييم مسؤوليات ونشاطات أعضاء مجلس الإدارة.
٥- أن تهتم البنوك محل الدراسة بتوفير نظاما مناسبا لتلقّي مقترحات المساهمين وشكواهم والتعامل معها بطريقة منظمة وايجابية.

المراجع

المراجع العربية :

١- عبدالرزاق محمد سعيد الفرح، "مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق تعليمات دليل الحكومة الصادرة عن البنك المركزى الاردنى"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مجلد ٤٣، العدد ٢، ٢٠١٠، ص. ٤٠٩ – ٤٤٢.
٢- عبد الله على أحمد القرشي، "دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٠.
٣- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد السابع والخمسون، العدد ٢، ٢٠١٧/٢٠١٦، ص ١٠٥.
٤- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول المجلد السابع والستون ٢٠١٧ القاهرة – مصر ص ٩٤

٥- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٦ ص ٢٨
٦- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤ ص ٥٦

المراجع الأجنبية :

1- Mahmoud Shawwa, "Corporate Governance and Firm's Performance in Jordan", University of Wales, Research of Doctorate, 2007.
2- Grant Kirkpatrick, "The Corporate Governance Lessons From the Financial Crisis", Journal of Financial Markets, Vol. 3, No. 3, 2009, PP. 61–87
3- Marina Brogi, "Regulation Corporate Governance and Risk Management in Banks and Insurance Companies", University of Rome, Department of Banking, Insurance and Capital Markets, 2008.
4- Sungyoon Ahn, Wooseok Choi, "The Role of Bank Monitoring in Corporate Governance: Evidence from Borrowers' Earnings Management Behavior", Journal of Banking & Finance, Vol. 3, No. 2, 2009, pp. 425–434